



**Tikrit Journal of Administrative
and Economics Sciences**
مجلة تكريت للعلوم الإدارية والاقتصادية

ISSN: 1813-1719 (Print)



**Measuring the Financial Stability of A number of Private Commercial
Banks Listed in Iraq Stock Exchange for the period 2012-2021**

Fahd F. Awadh*, Jamal H. Mohammed

College of Administration and Economics, Tikrit University

Keywords:

Financial Stability, Commercial banks,
Z-SCORE

ARTICLE INFO

Article history:

Received 06 Apr. 2023

Accepted 20 Apr. 2023

Available online 30 Aug. 2023

©2023 College of Administration and Economy, Tikrit
University. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE
UNDER THE CC BY LICENSE

<http://creativecommons.org/licenses/by/4.0/>



***Corresponding author:**

Fahd F. Awadh

College of Administration and Economics,
Tikrit University



Abstract: The research aimed to analyze financial stability according to the latest and most expressive measure of the financial strength of the selected banks as the research sample. The research problem started from a major question: Is it possible to measure financial stability quantitatively for the banks selected as the research sample? The research also started with one main hypothesis that there is a possibility of measuring the financial stability of the research sample banks using the quantitative model Z-SCORE. The researchers reached a number of conclusions, the most important of them was That all the surveyed banks have achieved high ratios according to the Z values, and the ratio specified according to the quantitative model Z-SCORE of (2.99) times has been exceeded as a minimum to achieve financial stability. And the researchers recommended the need to establish units within the corridors of banks, whose main task is to monitor the financial stability of the bank, in addition to providing the bank's management with the bank's position and financial position, in a way that facilitates taking appropriate measures in a timely manner, Banks invest in high-quality assets with the aim of achieving the highest profits and continuing to remain competitive in the business world.

قياس الاستقرار المالي لعدد من المصارف التجارية الخاصة المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2012-2021

جمال هداش محمد

فهد فرحان عوض

كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة تكريت

المستخلص

هدف البحث إلى تحليل الاستقرار المالي وفق المقياس الأحدث والأكثر تعبيراً عن القوة المالية للمصارف المختارة عينة البحث. وانطلقت مشكلة البحث من سؤال رئيسي هو: هل يمكن قياس الاستقرار المالي بشكل كمي للمصارف المختارة عينة البحث؟، كما انطلق البحث بفرضية رئيسية واحدة مفادها إمكانية قياس الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث باستخدام النموذج الكمي Z-SCORE، وتوصل الباحثان إلى جملة من الاستنتاجات كان أهمها بأن جميع المصارف المبحوثة قد حققت نسب عالية وفقاً لقيم Z، وقد فاقت النسبة المحددة وفق النموذج الكمي Z-SCORE البالغة (2,99) مرة كحد أدنى لتحقيق الاستقرار المالي، وأوصى الباحثان بضرورة انشاء وحدات داخل أروقة المصارف، تكون مهمتها الرئيسية مراقبة وضع الاستقرار المالي للمصرف، فضلاً عن تزويد إدارة المصرف بموقف المصرف ووضعه المالي بما يسهل من اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها المناسب. واستثمار المصارف في موجودات ذات جودة عالية بهدف تحقيق أعلى الأرباح واستمرار بقائها منافسة في عالم الأعمال.

الكلمات المفتاحية: الاستقرار المالي، المصارف التجارية، Z-SCORE.

المقدمة

عرف الاقتصاد العالمي العديد من الأزمات المالية عبر التاريخ والتي كان لها أثراً واضحاً على اقتصاديات معظم دول العالم، مما دفع العديد من الباحثين للتحري عن أسباب هذه الأزمات المالية ومحاولة الوصول إلى حلول لها، إذ كان من نتائج أغلب تلك البحوث هو أن الاستقرار المالي للمصارف هو المحور الرئيسي لهذه الأزمات. إذ تزايد الاهتمام بمشكلات الاستقرار المالي للمصارف وتفعيل الرقابة عليها نظراً لأهميتها الاقتصادية الكبيرة، لذا سعت العديد من البنوك المركزية ولجنة بازل العالمية إلى إيجاد أنظمة رقابية فعالة بهدف التحوط من هذه الأزمات وتقليل الخسائر الناجمة عنها، بهدف الحفاظ على بقاء المصارف مستقرة مالياً والحفاظ على أموال المودعين لديها، وهذا بسبب الخاصية الفريدة التي تتميز بها المصارف عن غيرها من المؤسسات المالية ألا وهي صغر حجم رؤوس أموالها مقارنة بحجم الأموال المودعة لديها، وذلك لكونها مؤسسات مالية تعتمد بشكل كبير على أموال الغير في عملها، ومن هنا يأتي دور الاستقرار المالي كوضع مهم لتعزيز الثقة بالمصرف وتعزيز صلابته المالية ومزاولة مختلف الأنشطة والقيام بدور الوساطة المالية على أكمل وجه، فضلاً عن تعزيز قدرة المصرف على تجنب الأزمات المالية التي قد يتعرض لها وامتصاص آثارها السلبية.

المحور الأول: منهجية البحث

أولاً. مشكلة البحث: بهدف مواجهة الازمات المالية التي قد تتعرض لها المصارف والحد من آثارها السلبية، يتوجب على المصارف كافة التمتع بالاستقرار المالي والسعي إلى تحقيقه، والذي يساهم

بدوره في تمكين المصارف من ممارسة مختلف انشطته وأعماله سواء في ظل الظروف العادية وغير العادية. وتتمثل مشكلة البحث بسؤال رئيسي مفاده

هل يمكن قياس الاستقرار المالي بشكل كمي للمصارف المختارة عينة البحث؟

ثانياً. أهمية البحث: تنبع أهمية البحث بالآتي:

1. التطرق إلى موضوع الاستقرار المالي، والذي يعد من أحدث المواضيع التي أصبحت محط اهتمام المؤسسات المالية الدولية والبنوك المركزية، نتيجة الانفتاح فيما بين دول العالم والتحرر المالي.
2. تسليط الضوء على أهم المقاييس المالية التي تعمل بدورها كأداة للإنذار المبكر في حال تعرض المصرف للمخاطر.
3. تتجلى أهمية البحث بالنسبة للقطاع المصرفي العراقي خاص، وذلك من خلال النتائج التي خرجت بها البحث وتوصياته، والتي تفيد بشكل كبير إدارة المصارف في اتخاذ العديد من القرارات المستقبلية والتحوط من المخاطر.

ثالثاً. أهداف البحث: سعى البحث إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، وكما يأتي:

1. تحليل الاستقرار المالي وفق المقياس الأكثر تعبيراً عن القوة والصلابة المالية للمصارف المختارة عينة البحث.
 2. تحديد أي من المصارف المبحوثة هو المصرف الأكثر استقراراً.
- رابعاً. فرضيات البحث:** بالاستناد إلى مشكلة البحث وتساولاتها، تم صياغة فرضية البحث على النحو الآتي:

(إمكانية قياس الاستقرار المالي للمصارف عينة البحث باستخدام النموذج الكمي (Z-SCORE) خامساً. مجتمع وعينة البحث: تكوّن مجتمع البحث في القطاع المصرفي العراقي، وتكوّنت عينة البحث من (5) مصارف تجارية خاصة مدرجة في سوق العراق للأوراق المالية، إذ تم اختيار المصارف عينة البحث انطلاقاً من كونها المصارف الأكثر شهرةً من بين المصارف الأخرى وانطلاقاً من تساوي رؤوس أموالها للوصول إلى أدق النتائج عن طريق تحليل استقرارها المالي، وقد تم الاعتماد على التقارير المالية الرسمية الخاصة بها والمنشورة في سوق العراق للأوراق المالية وللمدة (2012-2021)، ويوضح الجدول الآتي المصارف المختارة كعينة للبحث:

الجدول (1): المصارف المختارة عينة البحث

المصرف	سنة تأسيسه	رأس المال
مصرف بغداد	1992	250 مليار دينار عراقي
مصرف الاستثمار العراقي	1993	250 مليار دينار عراقي
المصرف الأهلي العراقي	1995	250 مليار دينار عراقي
مصرف الاتحاد العراقي	2002	250 مليار دينار عراقي
مصرف المنصور للاستثمار	2005	250 مليار دينار عراقي

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة في الموقع الرسمي لسوق العراق للأوراق المالية للمدة (2012-2021).

المحور الثاني: الجانب النظري

أولاً. الاستقرار المالي:

1. مفهوم الاستقرار المالي: أصبح موضوع الاستقرار المالي Financial Stability محط اهتمام العديد من البنوك المركزية والمؤسسات المالية الدولية المتمثلة بـ (صندوق النقد الدولي وصندوق النقد العربي والبنك الدولي) والتي أصدرت العديد من التقارير والدراسات حول الاستقرار المالي ولا زالت تصدر بهدف تحديد مفهومه وأبعاده والسعي إلى تحقيقه (الشكري، 2012: 12).

ومن أجل أن تقوم المصارف بدورها الفعال في الحياة الاقتصادية، كان من الضروري العمل على إيجاد قطاع مصرفي مستقر وقادر على تقديم التمويل اللازم لمختلف القطاعات الاقتصادية لمباشرتها في مختلف أعمالها على اختلاف أنواعها، ومن الضروري أيضاً إخضاع القطاع المصرفي لعمليات الرقابة بهدف الحفاظ على قوة المراكز المالية للمصارف والوصول إلى قطاع مصرفي مستقر وقادر على الحفاظ على أموال المودعين والمستثمرين وحقوقهم، وقادر على ممارسة دور الوساطة المالية على أكمل وجه سواء في الظروف العادية وغير العادية (ياسمين، وتركية، 2020: 39-40).

وبناءً على ما سبق، يمكن تعريف الاستقرار المالي على أنه الوضع الذي يكون فيه القطاع المصرفي قادراً على الصمود بوجه الأزمات المالية عن طريق تجنبها أو امتصاص أثارها السلبية دون أن يؤدي إلى تعطيل دور الوساطة المالية فضلاً عن قدرته على ممارسته لمختلف أنشطته وتقديمه خدماته على أكمل وجه.

2. أهمية الاستقرار المالي: يحقق الاستقرار المالي أهمية كبيرة لنمو اقتصادات الدول وكما يأتي (الخزرجي والاعرجي، 2020: 329):

أ. إن عدم قدرة القطاع المصرفي على امتصاصه للصدمات والاضطرابات التي يتعرض إليها سيعرقل ذلك من دور الوساطة المالية ومن ثم يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي للدول وحدث حالات الانكماش وارتفاع معدلات البطالة.

ب. إن البلد الذي يواجه حالة عدم الاستقرار المالي يمكن أن ينتهي به الأمر بدوامة انكماشية كما حدث في الكساد الكبير في ثلاثينيات القرن العشرين والأزمة العالمية 2008، وذلك للدور الكبير الذي يقدمه القطاع المصرفي من خدمات أساسية لمختلف الشركات والصناعات وبالتالي له أهمية كبيرة في نمو عجلة الاقتصاد وازدهاره.

ج. أثبتت الدراسات بأن أي هزة تصيب القطاع المصرفي بشكل خاص تتبعها العديد من الهزات يمكن أن تقود إلى وقوع أزمة مالية.

3. أهداف الاستقرار المالي: يهدف الاستقرار المالي إلى تحقيق أهداف عدة، تتمثل بالآتي (Morgan & Pontines, 2014:3):

أ. يهدف الاستقرار المالي إلى خلق جهاز مصرفي قادر على مواجهة الأزمات المالية.

ب. يهدف الاستقرار المالي إلى تطوير النظام المالي بجميع مكوناته.

ج. يساهم الاستقرار المالي باستقرار المالية العامة للدولة، من حيث تسهيله في انتقال آثار السياسة النقدية إلى القطاع الحقيقي.

د. يساهم الاستقرار المالي في تعزيز الاستقرار السياسي والأمني.

هـ. يساهم الاستقرار المالي في تطبيق أفضل الممارسات المالية والمصرفية.

4. **متطلبات الوصول إلى الاستقرار المالي** (يوسف، 2021: 163): هنالك متطلبات عدة للوصول إلى الاستقرار المالي، والمتمثلة بالآتي (يوسف، 2021: 163):
- أ. وجود قطاع مصرفي ذو قدرة عالية على إدارة المخاطر.
 - ب. وجوب تمتع المصارف برؤوس أموال عالية تمكنها من تجنب الأزمات التي قد تتعرض اليها.
 - ج. وجود إدارة مصرفية ذات كفاءة وفاعلية عالية في وضع مختلف السياسات لإدارة الموجودات والمطلوبات دون الحاجة للجوء إلى الغير.
5. **مقياس الاستقرار المالي**: تم قياس الاستقرار المالي عن طريق النموذج الكمي (Z-SCORE)، وذلك لكون هذا المقياس الأكثر حداثة في قياس الاستقرار المالي لقطاع المصارف (غصان وقندوز، 2021: 8 و 254) (Arifin et al., 2021)، ويمكن احتساب الاستقرار المالي وفق المعادلة الآتية:

$$Z = \frac{ROA + E/A}{\sigma(ROA)}$$

حيث:

- (Z): تشير إلى مستوى الاستقرار المالي.
 (ROA): تشير إلى العائد على الموجودات.
 (E=Equity): تشير إلى حقوق الملكية.
 (A=Assets): تشير إلى الموجودات.
 (σROA): تشير إلى الانحراف المعياري للعائد على الموجودات.
- حيث يقسم النموذج الكمي Z-SCORE المصارف على ثلاثة أقسام، وكالآتي (يوسف، 2021: 171):
- أ. مصارف مستقرة وناجحة إذا كانت قيمة Z أكبر أو تساوي 2.99.
 - ب. مصارف يصعب الحكم على استقرارها إذا كانت قيمة Z أكبر من 1.81 وأقل من 2.99.
 - ج. مصارف غير مستقرة وفاشلة إذا كانت قيمة Z أقل من 1.81.

المحور الثالث: الجانب التطبيقي

بعد التطرق إلى الاستقرار المالي في الجانب النظري، سيتم تحليل النتائج ومناقشتها وفق التحليل المالي والقياسي للمصارف عينة البحث والمتمثلة بـ (مصرف بغداد، مصرف الاستثمار العراقي، المصرف الأهلي العراقي، مصرف الاتحاد العراقي، مصرف المنصور للاستثمار) وللمدة الزمنية (2012-2021)، وكالآتي:

1. **التحليل المالي لنسبة العائد على الموجودات ROA**: تشير هذه النسبة إلى نجاح المصارف وقدرتها على تحقيق الأرباح من خلال استثمارها لموجوداتها توجيهها نحو الاستثمارات الأكثر ربحية (الحمداني وآخرون، 2020: 15). ويمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:

$$ROA = \frac{\text{صافي الدخل بعد الضريبة}}{\text{إجمالي الموجودات}} = \text{العائد على الموجودات}$$

ومن خلال التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف المبحوثة، يظهر الجدول رقم (2) العائد على الموجودات ROA كأحد مؤشرات الربحية، وكما يأتي:

الجدول (2) العائد على الموجودات ROA (%)

السنة	المصرف	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	1.93	0.37	4.57	2.92	2.86	
2013	1.82	5.15	2.56	8.70	3.20	
2014	1.52	3.17	1.13	2.03	1.91	
2015	0.37	1.76	0.43	-0.12	1.84	
2016	1.69	0.70	4.06	0.01	1.17	
2017	0.68	0.06	0.49	0.02	1.01	
2018	0.37	0.01	-1.50	0.01	1.37	
2019	0.64	0.82	1.45	0.34	0.57	
2020	1.43	0.14	2.22	0.17	0.55	
2021	1.95	2.11	1.43	0.21	1.16	
الانحراف المعياري	0.65	2.11	1.78	2.75	0.90	

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2021-2012).

يتضح من الجدول رقم (2):

- ❖ إن مصرف الاتحاد العراقي قد حقق أعلى نسبة من مؤشر الربحية ROA من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (8,70%) لسنة (2013)، مما يشير إلى نجاح المصرف وكفاءة إدارته في تحقيق الأرباح من خلال إجمالي موجوداته.
- ❖ إن المصرف الأهلي العراقي قد حقق أدنى نسبة من مؤشر الربحية ROA من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (-1,50%) لسنة (2018)، مما يشير إلى خسارة المصرف لهذه السنة، وتراجع نشاطه.
- ❖ تراوح مؤشر الربحية ROA للمصارف عينة البحث بين (8,70%) و (-1,50%)، مما يشير إلى اهتمام واضح من قبل إدارة المصارف عينة البحث وللمدة (2021-2012)، من خلال الاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر الربحية عن طريق الاستغلال الأمثل لإجمالي الموجودات بهدف تحقيق أعلى الأرباح.

2. التحليل المالي لنسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات E/A: تشير هذه النسبة إلى مدى قدرة المصارف على استخدام رؤوس أموالها في تمويل إجمالي موجوداتها (حميد ومحمد، 2022: 27).

ويمكن احتسابها وفق المعادلة الآتية:

$$\text{نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{إجمالي الموجودات}}$$

ومن خلال التحليل المالي للتقارير المالية السنوية المنشورة من قبل المصارف المبحوثة، يظهر الجدول رقم (3) نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات E/A كأحد مؤشرات كفاية رأس المال، وكما يلي:

الجدول (3): نسبة حقوق الملكية على إجمالي الموجودات E/A (%)

المصرف السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	15.93	31.34	45.83	19.58	61.45
2013	16.50	35.80	31.07	43.58	35.50
2014	16.00	50.79	42.76	38.74	31.91
2015	17.33	50.98	48.60	41.32	26.84
2016	23.56	50.15	41.09	41.44	26.04
2017	25.40	49.34	47.31	44.28	22.04
2018	23.95	46.63	49.04	47.59	19.18
2019	24.16	49.19	40.56	54.77	19.14
2020	19.61	46.42	34.40	53.75	22.41
2021	20.08	40.42	17.34	53.79	40.13

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2021-2012).

يتضح من الجدول رقم (3):

- ❖ إن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق أعلى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال E/A من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (61,45%) لسنة (2012)، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والقدرة العالية على حماية أموال المودعين والمساهمين.
- ❖ إن مصرف بغداد قد حقق أدنى نسبة من مؤشر كفاية رأس المال E/A من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات الدراسة والبالغة (15,93%) لسنة (2012)، مما جعل قدرته منخفضة في تحمل المخاطر المحتملة وحماية أموال المودعين والمساهمين.
- ❖ تراوح مؤشر كفاية رأس المال E/A للمصارف عينة البحث بين (61,45%) و(15,93%)، الأمر الذي يشير إلى اهتمام واضح للمصارف عينة البحث وللمدة (2021-2012)، بالاحتفاظ بنسب جيدة من مؤشر كفاية رأس المال E/A.

ثانياً. التحليل المالي للاستقرار المالي: من خلال استخدام برنامج (Excel 2013) في استخراج قيم Z للنموذج الكمي Z-SCORE الخاص بالمصارف عينة البحث وللمدة (2021-2012)، يظهر الجدول رقم (4) قيمة Z-SCORE الخاص بالاستقرار المالي وكما يأتي:

الجدول (4): قيمة Z-SCORE للاستقرار المالي (بالمئات)

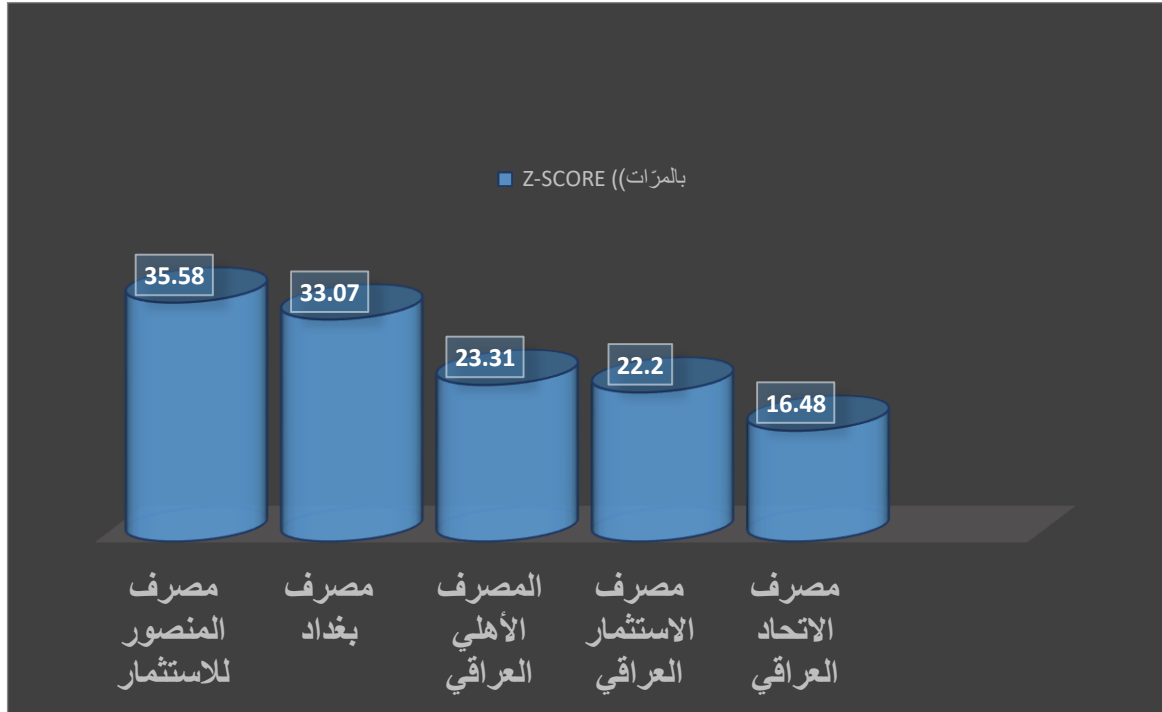
المصرف السنة	مصرف بغداد	مصرف الاستثمار العراقي	المصرف الأهلي العراقي	مصرف الاتحاد العراقي	مصرف المنصور للاستثمار
2012	27.48	15.03	28.31	8.18	71.45
2013	28.18	19.41	18.89	19.01	43.00
2014	26.96	26.52	24.66	14.83	37.59
2015	27.22	25.66	27.55	14.98	31.86
2016	38.84	24.60	25.36	15.07	30.24
2017	40.13	23.72	26.85	16.11	25.61
2018	37.43	22.13	26.71	17.31	22.82
2019	38.16	23.31	23.60	20.04	21.89
2020	32.38	22.39	20.57	19.61	25.51
2021	33.88	19.23	10.55	19.64	45.88
المعدل	33.07	22.20	23.31	16.48	35.58

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على التقارير المالية السنوية المنشورة للمصارف عينة البحث وفق مخرجات برنامج Excel 2013 للمدة (2021-2012).

يتضح من الجدول رقم (4):

- ❖ إن جميع المصارف المبحوثة للمدة (2021-2012) حققت قيم عالية من الاستقرار المالي المقاسة باستخدام نموذج الكمي Z-SCORE، والتي تفوقت بكثير عن المعيار المحدد ($Z > 2.99$)، والذي يعبر عن قدرة هذه المصارف على تقييم المخاطر التي قد تتعرض لها والتحوط منها إضافة الى قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه كافة المتعاملين وتقديمها لخدمات المصرفية بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية،
- ❖ إن مصرف المنصور للاستثمار قد حقق أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث، والبالغة (35,58) مرة، مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة وامتصاص آثارها السلبية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.
- ❖ إن مصرف الاتحاد العراقي قد حقق أدنى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث ولكافة سنوات البحث والبالغة (16,48) مرة، وبالرغم من أنه احتل المرتبة الدنيا بين المصارف عينة البحث، إلا أنه يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة وامتصاص آثارها السلبية التي قد يتعرض لها، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.

❖ تراوح مؤشر الاستقرار المالي مقاساً باستخدام النموذج الكمي Z-SCORE للمصارف المبحوثة بين (35,58) مرّة و (16,48) مرّة، مما يشير إلى تحقيق المصارف المبحوثة وللمدة (2012-2021)، نسب عالية من الربحية وكفاية رأس المال وتحقيق وضع الاستقرار المالي والسعي الى تحسينه والابتعاد عن الهشاشة المالية. ويوضح الشكل رقم (1) المصرف الأكثر استقراراً إلى المصرف الأقل استقراراً وكما يأتي:



الشكل (1) الاستقرار المالي للمصارف المبحوثة

المصدر: من إعداد الباحثان وفق مخرجات Excel 2013 للمدة (2012-2021)

الاستنتاجات والتوصيات

أولاً. الاستنتاجات: توصل الباحثان إلى مجموعة من الاستنتاجات، والمتمثلة بالآتي:

1. يشير الاستقرار المالي إلى الحالة التي تكون فيها المصارف قادرة على مقاومة الصدمات التي قد تتعرض إليها وامتصاص آثارها السلبية والقيام بدور الوساطة المالية على أكمل وجه بكل يسر وسهولة سواء في الظروف الاعتيادية وغير الاعتيادية.
2. أظهرت نتائج البحث بأن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية من نسبة العائد على الموجودات ROA كأحد مؤشرات الربحية، مما يشير إلى نجاح المصارف وكفاءة إدارتها في تحقيق الأرباح من خلال إجمالي موجوداتها.
3. أظهرت نتائج البحث بأن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية من نسبة حقوق الملكية إلى إجمالي الموجودات E/A كأحد مؤشرات كفاية رأس المال، والذي يعكس القدرة العالية للمصارف في مواجهة الأزمات المالية والخسائر غير المتوقعة وحماية أموال المودعين.

4. أظهرت نتائج البحث قدرة النموذج الكمي Z-SCORE في قياس الاستقرار المالي للمصارف والحكم على وضعها المالي من خلال مقارنة النتائج بالمعايير الخاصة به، إذ أن جميع المصارف المختارة عينة البحث قد حققت نسب عالية وفقاً لقيم Z، حيث فاقت النسبة المحددة وفق النموذج الكمي Z-SCORE البالغة (2,99) مرة كحد أدنى لتحقيق الاستقرار المالي، وبعد أخذ الوسط الحسابي لكافة السنوات البحث ولكل مصرف، حقق (مصرف المنصور للاستثمار) أعلى نسبة من مؤشر Z-SCORE من بين المصارف عينة البحث، ولكافة سنوات البحث والبالغة (35,58) مرة مما جعله يتمتع بقدرة عالية على تحمل المخاطر المحتملة والمخاطر غير المتوقعة وامتصاص الآثار السلبية، والقدرة العالية على ممارسة دور الوساطة المالية سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية، فضلاً عن ابتعاده عن الهشاشة المالية.

ثانياً. التوصيات: تم التوصل إلى مجموعة من التوصيات على ضوء الاستنتاجات التي توصل إليها الباحثان، والتي يمكن الاستفادة منها في تعزيز عمل القطاع المصرفي والحد من الصعوبات المحيطة به، وكما يأتي:

1. انشاء وحدات داخل اروقة المصارف، تكون مهمتها الرئيسية مراقبة الاستقرار المالي للمصرف، فضلاً عن تزويد إدارة المصرف بموقف المصرف، بما يسهل اتخاذ الإجراءات المناسبة في وقتها المناسب.
2. استثمار المصارف في موجودات ذات جودة عالية بهدف تحقيق أعلى الأرباح واستمرار بقائها منافسة في عالم الأعمال.
3. استمرار المصارف في تحقيق كفاية رأس مال عالية بهدف حماية أفضل لأموال المودعين والمساهمين والتحوط من المخاطر.
4. ضرورة اعتماد اختبار باستخدام النموذج الكمي Z-SCORE الاستقرار المالي في تقييم المصرف لوضعه المالي بهدف التعرف على مدى استقراره المالي والعمل على تعزيزه من خلال الوقوف على نقاط الضعف وتلافيها والذي ينعكس بالإيجاب على قدرة المصرف في ممارسته لمختلف انشطته سواء في الظروف الاعتيادية أو غير الاعتيادية.

المصادر

أولاً. المصادر العربية:

1. الحمداني، سعد نوري وعبيد، مهند خليفة والحمداني، محمد نوري، (2020)، قياس وتحليل أثر العوامل المحددة على ربحية المصارف التجارية في العراق، مجلة إدارة الأعمال والدراسات الاقتصادية-جامعة الفلوجة، المجلد (6)، العدد (2)، العراق.
2. الخزرجي، ثريا عبد الرحيم علي والاعرجي، صبيان طارق عزيز، (2020)، القياس الاقتصادي لأثر الشمول المالي على الاستقرار المصرفي في العراق، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية-جامعة بغداد، المجلد (26)، العدد (119)، العراق.
3. الشكرجي، بشار ذنون، (2012)، دور المصارف الإسلامية في الاستقرار المالي والتحديات التي تواجهها، مجلة تنمية الرافيدين- جامعة الموصل، المجلد (35)، العدد (114)، العراق.
4. حميد، عباس محمد ومحمد، جمال هداش، (2022)، تأثير كفاية رأس المال على هيكل التمويل بالمديونية: دراسة تحليلية لعينة من المصارف التجارية المدرجة في سوق العراق للأوراق المالية

للفترة (2014-2020)، مجلة الباحث للعلوم الرياضية والاجتماعية-جامعة الجلفة، المجلد (5)، العدد (2)، الجزائر.

5. غسان، حسن بلقاسم وقندوز، عبد الكريم أحمد، (2021)، قياس الاستقرار المالي للبنوك الإسلامية والتقليدية في السعودية للفترة الممتدة من (2007 إلى 2017)، مجلة علوم الاقتصاد والتسيير والتجارة-جامعة الجزائر، المجلد (10)، العدد (2)، الجزائر.

6. ياسمين، عمارة وتركية، هادفي، (2020)، دور البنك المركزي في تحقيق الاستقرار المالي بضمان السلامة المالية: دراسة حالة الجزائر، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية والمالية-جامعة العربي التبسي، المجلد (4)، العدد (2)، الجزائر.

7. يوسف، رواء احمد، (2021)، قياس وتحليل العوامل المؤثرة في الاستقرار المالي للمصارف الاهلية المسجلة في سوق العراق للأوراق المالية للمدة 2013-2017، مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية والقانونية- الجامعة التقنية الشمالية، المجلد (5)، العدد (18)، العراق.

ثانياً. المصادر الأجنبية:

1. Arifin, n. a., Ariffin, n. m., Ramly, z., and Hashim, m. j., (2021). The Mediation Role of Interest Rate between Financial Liberalization and Financial Stability. Global Business and Management Research: An International Journal Vol. 13, No. 4.
2. Morgan. Peter& Pontines Victor, (2014), Financial Stability and Financial Inclusion, ADBI Working Paper Series, ELSEVIER International. NO 488.